الانحراف اللغوي بين تهذيب الخواص ولسان العرب لابن منظور
دراسة في التركيب والدلالة

إعداد
الدكتورجمال محمد طلبة
مدرس اللغويات بكلية التربية جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ربنا عليك توكَّلنا وإليك أنبنا وإليك المصير. **وبعد.**

فموضوع هذا البحث هو "الانحراف اللغوي بين تهذيب الخواص ولسان العرب لابن منظور، دراسة في التركيب والدلالة".

ويقصد بالانحراف اللغوي الابتعاد عن سمت كلام العرب، وهو ما يُعْرَف بالخطأ اللغوي(١)، وقد أخذ الخطأ اللغوي صورا مختلفة شملت الأصوات، والبنية، والتركيب، والدلالة، وهذا أمر عرفته العربية ومختلف في اللغات في العالم.

وقد هُرَعَ العلماء إلى ابتكار النحو والتصنيف فيه بهدف إعادة الناطقة إلى جادة الصواب، ويحكم ذلك معايير دقيقة تشمل: السماع، والقياس، والاستناد إلى المعاجم، والشيوع، والاستعمال، وقواعد النحو والصرف، وقرارات المجامع اللغوية.

ولقد كان الدارسون القدماء يظنون أن اللحن أول ما ظهر ظهر في النحو، وقد أوضح الدكتور كمال بشر "أن هذا الرأي غير دقيق من الناحية العلمية؛ إذ اللحن ظهر ويظهر دائما وأبدا في كل المستويات أصواتا وصرفا ونحوا، ويمكن تفسير قولتهم هذه على أية حال بأنهم لاحظوا اللحن في

(١) صار هذا المصطلح أكثر دورانا وانتشارا في الدراسات اللغوية التطبيقية الغربية فصارت دراسات المخالفات اللغوية تُسمَّى دراسات تحليل الأخطاء، أو دراسات الأخطاء اللغوية. ينظر في ذلك:

- الانحراف اللغوي، مصطلحاته وأنواعه، للدكتور أحمد جعفر داود، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد السابع والعشرون، ص ٢٠-٢١.
- اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، للكتور كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الثاني والستون، مايو ١٩٨٨م.
- الانحراف اللغوي في الإعلام المصري المسموع، مظاهره وسبل تقويمه، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الثاني والتسعون، مايو ٢٠٠٠م.

النحو قبل ملاحظتهم له في بقية المستويات الأخرى، أو لاحظوه في هذه المستويات ولكنهم لم يهتموا به اهتماما بما شاب النحو من تحريف أو خطأ"[١].

واستقى البحث مادته من مصدرين رئيسين هما: تهذيب الخواص من درة الغواص، ولسان العرب، وكلاهما لابن منظور.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعْنَى بوصف الظاهرة المدروسة محاولا تفسيرها في مجالي التركيب والدلالة.

وقد اشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وثبت بمصادر البحث.

أما المقدمة فقد أوضحت فيها المقصود من عنوان البحث، ومادته العلمية، والمنهج المستخدم.

ثم جاء المبحث الأول "المستوى التركيبي" وعالجت فيه القضايا الآتية:

١- لزوم المتعدي وتعدية اللازم.

٢- الظروف، وتناولت موضوعين هما:

(أ) دخول حرف الجر "من" على الظرف "عند".

(ب) مع الظرفية.

٣- التعجب من الألوان والعاهات.

٤- التوكيد بأجمع.

أما المبحث اللآخر "المستوى الدلالي" فقد عالجت أشكال التطور الدلالي، والتي تمثلت في: تخصيص العام أو تضييق المعنى، وتعميم الخاص أو توسيع المعنى، وانتقال مجال الدلالة.

ثم أنهيت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها، ثم قائمة بالمصادر التي اعتمدت الدراسة عليها.

والله الموفق

(١) اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦.

المبحث الأول

المستوى النحوي (التركيبي)

ونتناول فيه القضايا الآتية:

١) لزوم المتعدي وتعدية اللازم.

٢) الظروف:

أ- (عند) دخول حرف الجر (من) على (عند).

ب- (مع) الظرفية.

(٣) التعجب من الألوان والعاهات.

(٤) التوكيد بأجمع.

* * * *

(١) لزوم المتعدي وتعدية اللازم:

* قال الحريري: يقولون: أَزْمَعْتُ على المَسِير.

وصوابه: أَزْمَعْتُ المسيَر، قال عنترة:

إن كنـــت أزمعـــت المـــسير فإنمـــا زفـــت ركـــابكم بليـــلٍ مُظْلِـــم[١]

وعَقَّب ابن منظور بقوله: قال اللغويون: أَزْمَعَ الأمرَ، وبه، وعليه: مَضَى فيه.

قالوا: وقال الفراء، أَزْمَعْتُه وأَزْمَعْتُ عليه بمعنًى، مثل أجمعته، وأجمعت عليه، وكذلك: عزمت، يقال: عزمت على الأمر، وعزمته، كما قال تعالى: "ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله".[٢]

(١) البيت لعنترة في ديوانه ١٧ وشرح القصائد العشر ٣٢٦.

(٢) تهذيب الخواص ١٢١ ونقل النصّ ابن الحنبلي في عقد الخلاص ٢١١.

فالحريري يذهب مذهباً واحداً في تعدية الفعل (أزمع) مستشهداً بشعر عنترة، ويخطئ تعديته بحرف الجر (على)، فذهب مذهبه بعض المحدثين.(١)

بينما يذهب ابن منظور إلى جواز لزوم المتعدي، وذلك بتعديته بحرف الجَرِّ، فروى عن اللغويين جواز الأمرين.

وقال في اللسان: قال الكسائي: يقال أَزْمَعْتُ الأمر، ولا يقال أزمعت عليه، قال الأعشى:

أأزمعـــت مـــن آل ليلـــى ابتكـــارا وشَـــطَّت علـــى ذي هَـــوًى أَنْ تُـــزَارَا

وقال الفراء: أَزْمَعْتُه وأَزْمَعْتُ عليه بمعنًى، مثل: أَجْمَعْتُه وأَجْمَعْتُ عليه.(٢)

قال الكسائي: يقال أَجْمَعْتُ الأمر، وعلى الأمر، إذا عَزَمْت عليه، والأمر مُجْمَعٌ.

وقال الجوهري أيضاً: قال الخليل: أزمعت على الأمر، فأنا مُزْمِعٌ عليه، إذا ثبت عليه عزمك.(٣)

وقد علل ابن بَرِّي ذلك بقوله: أجاز الفراء: أَزْمَعْتُ الأمر وعلى الأمر، وأما الكسائي فلم يُجِزْ إلاّ أَزْمَعْتُ الأمرَ.

والحُجَّة للفراء أن الأفعال قد يُحْمَلُ بعضها على بعض (٤) إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ**﴾{النور:٦٤}، فعدَّى خالف (بعن) من جهة أن المخالفة خروجٌ عن الطاعة، وكذا الإزماع هو المضي في الأمر والعزم عليه.

وقد قال بعض أهل اللغة: أَزْمَعَ الأمر، وعليه، وبه بمعنى.

وكذا قال الفراء: عَزَمْتُ الأمر، وعَزَمْتُ عليه عنده.(٥)

---

(١) ذكر ذلك مؤلف صون اللسان عن الزلل في لغة القرآن، الأستاذ محمد الحسيني يوسف ص٨٣. حيث خطأ تعديته بحرف الجر (في) وجوَّزه (بعلى)، فلا يقال أَزْمَعْتُ في السفر، والصواب: أَزْمَعْتُ السفر وأَزْمَعْتُ عليه، والدكتور فهد خليل زايد في كتابه ٢٠٠٠ خطأ شائع بين العامة والخاصة ص١٥٢.

(٢) اللسان (زمع) ٨١/٦، والصحاح (زمع) ١٢٢٥/٣- ١٢٢٦.

(٣) الصحاح (جمع) ١١٩٩/٣.

(٤) أي على التضمين. وانظر: اللحن في اللغة ٦٠/١.

(٥) انظر: حواشي ابن بري وابن ظفر على الدرة ٧٦٦ – ٦٦٧ وشرح الدرة، للشهاب الخفاجي ٢٧٩.

(ب) بعثت إليه غلاماً، وأرسلت إليه هدية:

* قال الحريري: بعثت إليه بغلام، وأرسلت إليه هدية، فيخطئون فيهما؛ لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه: بعثْتُه، وأَرْسَلْتُه، كما قال تعالى: ﴿**ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا**﴾ {المؤمنون: ٤٤} وتقول فيما يحمل: بعثت بهدّية، وقد عِيبَ على المتنبي قوله:

فـــآجرك الإلـــهُ علـــى عليـــلٍ بعثـــت إلـــى المـــسيح بـــه طبيبـــا

ومَنْ تَأَوَّل له فيما قال: أراد به العليل، لاستحواذ العِلَّة على جسمه وحسّه، قد التحق بحيِّز ما لا يتصرف بنفسه، فلهذا عدَّى الفعل إليه بحرف الجر كما يعدّى إلى ما لا حِسّ له ولا عقل".[١]

وقد عقَّب ابن منظور بقوله: وقد ذكر ابن جنى في شرح ديوان المتنبي أن أبا على أجاز الأمرين جميعاً، قال: والقياس أيضاً يُجِيزه.[٢]

وقد أشار في اللسان إلى تَصَرُّف الفعلين تعديةً ولزوماً بتدقيق معنى، فقال: بعثَه يبعثه: أرسله وحده، وبعث به: أرسله مع غيره، وابتعثه أيضاً: أرسله فانبعث.[٣] وأرسلت فلاناً في رسالة، فهو مرسل ورسول.

وقد فرَّق أبو هلال العسكري بين البعث والإرسال، فقال: الفرق بين البعث والإرسال، أنه يجوز أن يبعث الرجل إلى الآخر لحاجة تخصّه دونه ودون المبعوث إليه، كالصَّبِيِّ تبعثه إلى المكتب فتقول: بَعَثْتُه، ولا تقول أرسلته؛ لأنَّ الإرسالَ لا يكون إلاَّ برسالة وما يجري مجراها.[٤]

وذكر ابن فارس أَنَّ (بعث) يجيء لازماً، تقول: بعثت إليك بالمال وبالثوب ذكره في باب ما يقال بحرف الخفض.[٥]

---

(١) درة الغواص ٢٧ وتصحيح التصحيف ١٦١– ١٦٢ وتهذيب الخواص ٤٨.

(٢) تهذيب الخواص ٤٨.

(٣) اللسان (بعث) ٤٣٨/١.

(٤) الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري ٢٨٣.

(٥) انظر: تمام فصيح الكلام٥١.

وفي المصباح: بعثْتُ رسولاً بعثاً، أوصلته، وابتعثته كذلك، وفي المطاوع فانبعث، مثل كسرته فانكسر، وكل شيء ينبعث بنفسه، فإنَّ الفعل يتعدَّى بنفسه فيقال، بَعَثْتُهُ. وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهديّة، فإنَّ الفعل يتعدَّى إليه بالباء، فيقال: بعثتُ به.

وأوجز الفارابي هذا فقال: بعثه أي أَهَبَّهُ، وبعث به، أي: وَجَّهَهُ.(١)

وقال الدكتور مصطفى جواد في تخطئته مذهب الحريري:

قُلْ: بعثتُ إليه بكتاب وبهدَّية.

ولا تقل: بعثتُ إليه كتابا، وبعثتُ إليه هديةً(٢)

فكان في ذلك متأسياً بابن منظور في تعقيبه، والخفاجي في شرحه للدرَّة في قوله: "مازعمه الحريري ممنوعاً صرَّح به ابن جنى بجوازه في شرح ديوان المتنبي، وليس الفرق ما ذكره، كما سنذكره".(٣)

وقال ابن بَرِّي: بَعَثْتُ يقتضي مبعوثاً متصرفاً كان، أَوْ لا. تقول: (بعثتُ) زيداً بغلام وبكتاب، فلهذا ألزمته الباء، وكذا (أرسلت) يقتضي مُرْسلاً ومرسلاً به متصرِّفاً أو كان غير متصرِّف، فلا إنكار لما أنكره المصنف، وعليه قول النابغة:

فإن يكن ابن عَفَّانٍ أميناً فلم يبعث بك البر الأمينا

وقد عِيبَ على أبي الطيب قولهُ:

فآجركَ الإلهُ على عَلِيلٍ بَعَثْت إلى المسيح به طبيَبا

وهو من قصيدة له يمدح بها على بن سيَّار، وكان له وكيل للنظم، وأرسله إلى أبي الطيب بقصيدة مدحه بها، فلما أتاه قال هذه القصيدة وأولها:

ضُروبُ الناس عُشَّاق ضُروباً فأعذرهم أشغفهم حبيبا

---

(١) المصباح (بعث) ٢١ وقد نقل معناه وأمثلته الأستاذ عباس أبو السعود في كتابه أزاهير الفصحى ص١٢١.

(٢) انظر: قل ولا تقل للدكتور مصطفى جواد ص ١٣٩.

(٣) انظر: شرح الدرة للشهاب الخفاجي ١٢٨ والمعيار في التخطئة والتصويب ١١٨-١١٩.

ومنها:

فـــــآجرك الإلـــــه علـــــى عليـــــل بعثـــت إلـــى المـــسيح بـــه طبيبـــا

وبعده:

ولـــــست بمنكـــــر منـــــك الهـــــدايا ولكـــــن زدتنـــــي فيهـــــا أديبـــــا

وقد حمّل ما قاله المتنبي على أنه جعله من جملة الطُّرف والتُّحف المُهْدَاة له [١]، ويشهد له ما بعده من قول:

ولست بمنكر...

وما ذكره من تنزيله منزلة ما لا يعقل ولا يناسب المقام.[٢]

والخلاصة: أن الاستعمالين جائزان، وإن كان كلام الحريري محمولاً على الأغلب لذلك يجوز أن تقول: أرسلت إليه هدية، وأرسلت إليه بهدية وبعثت إليه غلاماً، وبعثت إليه بغلام

٢- الظروف

(أ) (عند): دخول حرف الجر (مِنْ) على (عند):

* (عند) اسم لمكان الشيء ودُنُوِّه، فالحضور إمَّا حِسِّي، كقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًا عِندَهُ**﴾{النمل: ٤٠}، وإما معنوي، كقوله تعالى: ﴿ **قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الكِتَابِ**﴾{النمل: ٤٠}،

(١) قال الدكتور عبد الفتاح سليم في كتابه: المعيار في التخطئة والتصويب ص ١١٨- ١١٩ . الصواب: بعثته إلى المسيح؛ لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه كالإنسان: بعثته وأرسلته، وتقول فيما لا يتصرف بنفسه كالكتاب والدابة: بعثت به وأرسلت به. (والعليل) مما يتصرَّف بنفسه، فحق الفعل (بعث) أن يُعَدَّي إليه بنفسه لا بحرف الجر (الباء).

(٢) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ٧٤٣ وكشف الطرة عن الغرة ١٥٦.

والدنو كقوله تعالى: ﴿ **عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى * عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى** ﴾{النجم: ١٥} وفيه ثلاث لغات[١] "كسر العين، وفتحها، وضمها. والكسر أكثر".

وهي تكون للمكان والزمان، تقول: جئتك عند الليل عند الحائط.

ولا تقع مجرورة إلا بـ(مِنْ). وقولُ العَامَّة: ذهبت إلى عنده لحن، يقال: جئت من عنده، ولا يقال: جئت إلى عنده [٢]؛ لأن (عند) لا يدخل عليها من حروف الجر غير (مِنْ) وحدها.

وذكر الفراء أَنَّ عامة زمانه يجرون (عند) وهي ظرف غير متصرف لا يخرج عن الظرفية إلاَّ إلى الجر بـ(من) مُجْرَى الظروف المنصرفة، فيجرُّونَها بعلى، يقولون: ذهبتُ إلى عندك.[٣]

* ويجئ الحريري فيجد الناس في زمنه يخطئون في استعمال (عند) كالعامة زمن الفراء [٤]، قال: "يقولون: ذهبتُ إلى عنده، فيخطئون فيه؛ لأن (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجر إلاّ (مِنْ) وحدها، ولا تقع في تصريف الكلام مجروراً إلا بها، كما قال سبحانه: ﴿ **قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ** ﴾ {النساء: ٧٨}، وإنما خُصَّتْ بذلك، لأنها أُمُّ حروف الجر، ولأمّ كل باب اختصاص ينفرد بمزيته، كما خُصَّت (إنَّ) المكسورة بدخول اللام في خبرها.

وأمَّا قول الشاعر:

كُـــلُّ عِنْـــدٍ لـــك عنـــدي لا يُـــسَاوِي نِـــصْفَ عِنْـــدِ

فإنه من ضرورات الشعر"[٥]

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ٨٥ ومصابيح المغاني في حروف المعاني ٢٠٠ والإتقان ٤/٢٦-٢٩ والمغني ١/١٧٧- ١٧٨ والصحاح (عند) ٢/٥١٣٠.

(٢) انظر: التكملة والذيل، للجواليقي ٨٨٣.

(٣) لحن العوام، للجواليقي، ص١.

(٤) انظر: اللحن في اللغة ١/٣٩.

(٥) درة الغواص ٣١ وانظر: تصحيح التصحيف ٣٨٦ وتقويم اللسان ١٤١ ومغنى اللبيب ١/١٣٥.

وعقَّب ابن منظور بقوله: قال اللغويون: إنها لا تُصَغَّر وهي ظرف مُبْهَم، ولا يتمكَّن إلا في موضع واحد، وهو أن تقول لشيء بلا علمٍ: هذا عندي كذا وكذا، فيقال: ولك عندٌ. وزعموا أنه في هذا الموضع يراد به القلب، وما فيه من معقول اللُّب، وهذا غير قَوِيّ.(١)

وقال الليث: (عند) حرف صفة، يكون موضعاً لغيره، ولفظه نصب، لأنه ظرف لغيره، وهو في التقريب شبه اللزق، ولا يكاد يجئ في الكلام إلا منصوباً، لأنه لا يكون إلا صفة معمولاً فيها ومضمراً فيها فعل، إلاّ في قولهم: "ولك عندٌ"(٢)

ونقل الشهاب الخفاجي قول الليث عن الأزهري، وعقَّب بقوله: قلت: وأرجو أن يكون ما قاله الليث قريباً ممَّا قاله النحويون، فتأمله فإنه جدير بالتأمل لخفائه.(٣)

وقال الجوهري: (عند): ظرف غير متمكن، لا تقول عندك واسع بالرفع(٤)

وأضاف الأستاذ عباس أبو السعود: أنها ظرف مبهم، لا يظهر معناه إلا بإضافته إلى غيره، ولذلك لم تتمكن ولم تخرج عن الظرفية إلا في موضع واحد، وهو: أن يقول القائل لشيء لا يعلمه، عندي كذا وكذا، فيقال له: أو لك عند، يرفع الدال منونة.(٥)

وقد علَّق ابن هشام على البيت السابق:

كُـــلُّ عنـــدٍ لـــك عنـــدي لا يُـــسَاوي نِـــصْفَ عِنْـــدِي

بقوله: قال الحريري: لحن، وليس كذلك، بل كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها فسائغ أَنْ تتصرف الأسماء، وأن تعرب ويحكي أصلُها.(٦)

---

(١) تهذيب الخواص ٦٧ وهذا قول الأزهري في اللسان (عند) ٣١٢/٥ ونقلها صاحب التاج (عند) ٤٢٦/٨ وبحر العوام فيما أصاب فيه العوام ١٢٩.

(٢) اللسان (عند) ٤٢١/٩.

(٣) انظر: شرح الدرة، للخفاجي ١٤٧.

(٤) الصحاح (عند) ٥١٣/٢.

(٥) انظر: أزاهير الفصحى، للأستاذ عباس أبو السعود ٣١٥.

(٦) المغنى، لابن هشام ٢٣٥/١.

وذهب ابن بَرِّي إلى أن هذا ليس من ضرورات الشعر كما ذكر؛ لأن الظروف التي لا تتمكن والحروف متى أُخْبِرَ عنها على غير طريق الحكاية، وجعلت اسماً للحرف أو الكلمة أعربت كقولك: ليتٌ حرف تمنٍّ. وإن جعلته اسماً للكلمة لم تصرفه، فقلت: لَيْتَ تنصبه الأسماء، وكذلك (عند) تجري هذا المجرى، كقولك: عندٌ تخفض ما بعدها، وعلى ذلك قول أبي الطيب المتنبي.[١]

ويمنعني مِمَّن سوى ابن محمدٍ أيادٍ له عندي يضيقُ بها عِنْدُ

قال الإمام الواحدي:(عند): اسم مبهم لا يستعمل إلاَّ ظرفاً، فجعله المتنبي اسماً خالصاً كمكان، كأنه قال: يضيق بها المكان، وكان هذا هو الذي غَرَّ المصنف لإبقائه (عند) على معناها الأصلي، ثم تأويلها بالمكان وهو وجه آخر، لكنه لا ينبغي ارتكابه، لأنه لو أريد به لفظه لم يكن فيه تكلف ولا ضرورة، وذلك في البيت الذي ذكره أظهر.

وأمَّا في بيت المتنبي فالمعنى أن اللفظ والعبارة لا يفي بها، وهو أشبه بمواقع أنظاره.[٢]

والخلاصة أن (عند) يقع ظرفاً، أو مجروراً بـ (من).

وكل كلمة أُرِيدَ لفظها، فشائع أن تتصرَّف تَصَرُّف الأسماء، وإن كان الذي أريد بها لا يتصرف، وأن تعرب، فيقال حينئذ: ضَرَبٌ: فعل ماض، ولَيْتٌ: حرف ينصب ويرفع بتأويل: هذا اللفظ كذا.

وأن يحكي أصلها فقال مثلاً: (ضَرَبَ): فعل ماض، بفتح الباء. و(لَيْتَ): حرف ينصب ويرفع، بفتح الآخر من كلمة (ليت).

والأكثر الحكاية بنصّ من الشيخ الرَّضِي.[٣]

وأَنَّ خروج (عند) من النصب على الظرفية والجر بمن، يراه الحريري ضرورة مُخْتَصَّة بالشعر، في حين ذهب ابن منظور إلى أن ذلك ليس من ضرورات الشعر، فتّشَدَّد الحريري في التخطئة، في حين يجد ابن منظور لها وجها على الحكاية والخروج من بابها.

---

(١) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ٣١٥.

(٢) انظر: كشف الطرة عن الغرة، للآلوسي ٥٥.

(٣) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، لابن الحنبلي ١٢٩-١٣٠ .

٢- (مع)الظرفية:

(مَعَ): كلمة تدلُّ على المصاحبة، وهي اسم، بدليل التنوين في قولك: معاً ودخول الجار، حكى سيبويه: ذهبت من معه.

ومن معانيها: المصاحبة، وهذا هو المعنى الذي وضعت له، كقولك: جئت مع زيد، ومررت بقوم معاً، قال الشاعر:

مِكَـــرٍّ مِفَـــرّ مُقْبِـــلٍ معـــاً كَجُلْمُـــودِ صَـــخْرٍ حَطَّـــهُ الـــسَّيْلُ مِـــنْ عَـــلِ[١]

وقد أخطأ الخاصة زمن الحريري في استعمال الظرف (مع) فوضعوه موضع (الواو) بعد أفعال المشاركة، قال: يقولون: اجتمع فلان مع فلان، فَيَوْهَمُون فيه.

والصواب أن يقال: اجتمع فلان وفلان؛ لأنَّ لفظ (اجتمع) على وزن (افتعل) وهذا النوع من وجوه (افتعل) مثل: اختصم، واقتتل، وما كان أيضاً على وزن تفاعل مثل: تخاصم وتجادل، ينتفى وقوع الفعل من أكثر من واحد، فمتى أسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين، لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير.

وإنما اختصَّت الواو بالدخول في هذا الموطن؛ لأن صيغة هذا الفعل تقتضي وقوع الاشتراك في الفعل أيضاً، فلما تجانسا من هذه الوجهة، وتناسب معناهما فيه، استعملت لفظة (مع) فيه؛ لأن معناها المصاحبة، وخَاصِّيتُها أن تقع في الوطن الذي يجوز فيه أَنْ يقع الفعل فيه من واحد، والمراد بذكرها الإبانة عند المصاحبة، التي لو لم تذكر لما عرفت..."[٢]

قال العدناني: إن النحاة الذين يقولون إن أمثال هذه التراكيب لا يعطف فيها إلا بالواو، يريدون حرف العطف (الواو) دون حرفي العطف الآخرين (الفاء) و(ثُمَّ)، و(مع) حرف عطف، لكي تمنع استعمالها هنا.[٣]

---

(١) انظر: مصابيح المغاني في حروف المعاني ٣١٥- ٣١٧.

(٢) النص في درة الغواص ٣٤ وتصحيح التصحيف ٨٤ وتهذيب الخواص ١٢٣.

(٣) انظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، للعدناني ١٣٤.

وقد عقَّب ابن منظور بقوله: "وقد رَدَّ عليه الشيخ ابن بَرِّي– رحمه الله– فقال: لا يمتنع في قياس العربية أَنْ يُقَال: اجتمع زيدٌ مع عمرو، واختصمت معد مع بكر، بدليل جواز: اختصم زيد وعمرو، واستوى الماء والخشبة.[١]

وواو المفعول معه هي بمعنى (مع)[٢] ومقَّيدة بها [٣]، كما يجوز: استوى الماءُ والخشبةَ، فكذلك يجوز استوى الماءُ مع الخشبةِ.

واستوى في هذا مثل اختصم، أعني أن المساواة تكون بين اثنين فصاعداً كقولك: استوى الحُرُّ والعَبْدُ في هذا الأمر، كالاختصام فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه، جاز فيها دخول (مع).[٤]

ومِمَّن رَدَّد قول الحريري ابن هشام اللخمي [٥]، ومن المحدثين الدكتور محمد أبو الفتوح شريف، الذي يرى أَنّ قولهم: اجتمع المدير بالعمال خطأ، صوابه: اجتمع المدير إلى العمال.

وقد أخطأ في الصيغتين معاً، فاستعمال (إلى) مع هذه الصيغة خطأ ولا شبهته فيه.[٦]

وكذلك خطَّأ الشيخ محمد على النجار ابن منظور والفيروزابادي، حيث أحلَّ كل منهما الظرف (مع) مَحَلَّ الواو العاطفة مع الفعل اجتمع الدال على المشاركة فقالا:

جامعه على كذا: اجتمع معه.[٧]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٩٧/١ قولك: ما صنعت وأباكَ إنما أردت ما صنعت مع أبيك..

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢١٠/٢.

(٣) الواو العاطفة تكون بمعنى (مع) كقولك: استوى الماءُ والخشبة، وجاء البردُ والطيالِسَة، قال الشاعر:

فكنتُ وإيَّاها كحرَّان لمَ يفُقْ عن الماء إذ لاقاه حتى تمَّددا.

أي: معاً، ويلزم نصب الاسم المعطوف، وحمل عليه قوله ﷺ "بُعِثْتُ والساعة كهاتين وأشار إلى السبابة والإبهام. مصابيح المغاني في حروف المعاني ١٦٣.

(٤)انظر: تهذيب الخواص ١٢٣ وحواشي ابن بري وابن ظفر على الدرة ٧٤٦ وشرح درة الغواص للخفاجي ١٥٢.

(٥)انظر: المدخل إلى تقويم اللسان ٢٦٦.

(٦) انظر: تصويب للدكتور عبد الفتاح سليم في كتابه في النقد اللغوي ١١٨–١١٩.

(٧) انظر: المعيار في التخطئة والتصويب ١٣٩.

هذا وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال (مع) أو (الباء) مع (افتعل) الدال على المشاركة، بناءً على أَنَّ الباء و(مع) تفيدان المعيِّة والمصاحبة والاشتراك في الحكم، مما يَدُلُّ عليه الحرف العاطف.(١)

وهذا أَثَرٌ جلي وواضح في تأثر المجمعيين بآراء ابن منظور في تهذيب الخواص ومعجمه.

لذا يجوز أن تقول:

* اجتمع محمدٌ مع على

واجتمع محمدٌ بعلى

٣- التعجب من الألوان والعاهات

يقول ابن مالك شروط صياغة أفعل التعجب:

وصُـــغْهُما مـــن ذي ثـــلاث صُـــرِّفا قابـــل وَصْـــفٍ تَـــمَّ غَيْـــرِ ذي انتفـــا

وغَيْـــرِ ذي وَصْـــفٍ يـــضاهي أَشْـــهَلاَ وغيـــر ســـالك ســـبيلَ فُعِـــلاَ

يريد: صغهما من صاحب الحروف الثلاثة، وهو الماضي الثلاثي المتصرف القابل للتفاوت، التام غير المنفي، والذي صفته المشبهة ليست مثل أشهل، والأنثى شهلاء، وغير مبني على صيغة (فُعِل) وهي صيغة بناء الماضي الثلاثي للمجهول.

والثامن لم يذكره، لأنه مفهوم من السياق، وهو الفعل الماضي.

والأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها، ولم يتعجب منها إلا بأشد وأبين، وذلك مثل قولك:

ما أشدَّ حُمْرَة ثوبك

وما أَشَدَّ بياضَهُ

وما أَبيْنَ عِوَجِ زيد، وما أَقْبَحَ عَمَاهُ.(٢)

---

(١) مجموعة القرارات العلمية ٩٦ وفي أصول اللغة ١٩٢/٢.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن هشام ١٨٣-١٨٤ .

وأما إذا كانت معنوية داخلة، فيصحُّ أَنْ يُصَاغَ منها مباشرة مثل: فلانٌ أَبْلَهُ من فلان، وأَحْمَقُ من فلان، وأرْعَنُ منه، أو أَهْوَجُ منه، أو أخرق منه [١]، أو أعجم منه، أو أبيض سريرة منه، أو أسود ضميراً منه، وما أعمى زيداً: أرادوا عمى القلب، جاز على هذا،لأنه متنقل.

* وقد خَطَّأ الحريري التعجب والتفضيل من الألوان والعاهات، قال: يقولون في التعجُّب من اللون والعاهات: ما أبيضَ هذا الثوب، وما أعورَ هذا الفرس، كما يقولون في الترجيح بين اللونين والعَوَرَيْنِ: زيد أبيضُ من عمرو، وهذا أعورُ من ذاك، وكل ذلك لحنٌ مُجْمَعٌ عليه، وغلَطٌ مقطوع به؛ لأنَّ العرب لم تَبْنِ فعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي خصَّته بذلك لخفته.. وحكم أفعل التي للتفضيل حكم فعل يساوي حكم التعجب فيما يجوز فيه، ويمتنع منه، فكما لا يقال: ما أَبْيَضَ هذا الثوب، ولا ما أَعْورَ هذا الفرس، لا يجوز أن يقال: هذا أَبْيَضَ من تلك ولا هذا أَعْوَرُ من ذاك.[٢]

وهذا الاستعمالُ يوافقُ المذهب الكوفيّ، والمعروف أَنَّ الكوفيين يجيزون التعجبَ من السواد والبياض، لأنهما أصل الألوان [٣]، وعلى ما ستفسره في هذه القضية الخلافية.

وقد عقَّب ابن منظور بقوله: قال اللغويون الكوفيون: تقول فلان أبيضُ من ذاك، ويحتجُّون بقول الراجز:

جاريةٌ في دِرْعِها الفِضْفَاض
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني إِبَاض

قال المبرد: وليس البيت السابق بحجَّة على الأصل المُجْمَع عليه.[٤]

---

(١) انظر: النحو الوافي، لعباس حسن ٤٩٩/٣.

(٢) تهذيب الخواص من درة الغواص ١١٤.

(٣) انظر: شرح المفصل، للزمخشري ١٤٦/٧ وشرح الرضي على الكافية ٤٥٠/٣.

(٤) تهذيب الخواص ١١٤ وينظر: الصحاح (بيض) ١٠٦٧/٣ وأزاهير الفصحى ٣٥٠-٣٥١.

وعقَّب الآلوسي في شرحه للدرَّة بأن قولهم في التعجب من الألوان والعاهات: ما أبيضَ هذا الثوب، وما أعورَ هذا الفرس، فإن هذا مما اختلفوا فيه:

فأجاز الكوفيون التعجبَ من البياض والسواد؛ لأنهما أصول الألوان، كما ورد في حديث الحوض الذي قال أهل الحديث: إنه متواتر "ماؤه أبيضُ من الوَرق" بكسر الراء وهو الفضَّة، وفي بعضه شروحه: إنه لغة قليلة، وأنشدوا عليه:

إذا الرِّجَـــالُ شَـــتَوْا واشْـــتَدَّ أكلهـــمُ فأنـــت أبيـــضهم سِـــرْبَالُ طَبَّـــاخِ

وذكر الرجز السابق:

فلما جاء منهما أفعل التفضيل، جاز بناء صيغتي التعجب منه، لاستوائهما في أكثر الأحكام. [١] وهذا من السماع المؤيد لرأي الكوفيين.[٢]

ويرى الأستاذ عباس حسن أن المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات، أقرب للسَّداد، وعليه قول المتنبي، وهو كوفي– في السيب:

ابْعَـــدْ بَعِـــدْتَ بَيَاضـــاً لا بيـــاضَ لـــه لأَنْـــتَ أَسْـــوَدُ فـــي عينـــي مـــن الظُّلَـــمِ [٣]

ويُصَرِّحُ بعض أئمة الكوفيين كالكسائي وهشام الضرير وغيرهما برأي حسنٍ يوافق صحةَ مجئ التعجب مِمَّا يدلُّ على الألوان والعاهات.

ووافقهم الأخفش من البصريين في العاهات دون الألوان.

وأخذ برأى الكوفيين المجمع اللغوي في كتابه في أصول اللغة في شروط صوغ أفعل التعجب:

---

(١) انظر: شرح الدرة، للشهاب الخفاجي ١٦٠ وكشف الطرة عن الغرة ٩٣.

(٢) انظر هذه المسألة الخلافية في: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري– المسألة١٦ جـ١/١٤٨وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف اليمني ١٢٠– ١٢١ المسألة رقم ٦ في فصل الفعل، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري– مسألة التعجب من الألوان ٢٩٢– ٢٩٣.

(٣) النحو الوافي ٣٩٨/٣ وانظر: شرح ديوان المتنبي، للعكبري ٣٥/٤ وكشف الطرة عن الغرة ٩٥ وقال: ولك أن تقول المتنبي كوفي، وقد سمعت مذهب الكوفيين، فلا اعتراض عليه في مثل هذا، ولا يحتاج إلى التأويل.

١) بين التعجب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ أوجبت اشتراكهما في شروط الصوغ، وليس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر.

٢) اختلاف النحاة في بعض الشروط لصوغ فعل التفضيل، يتيح للجنة أن تقرر ما يأتي:

التخفف من شرط ألاَّ يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وهو ما يكون في الألوان والعيوب أخذاً بقول الكوفيين والكسائي وهشام والأخفش".[١]

"فيجوز صوغه من السواد والبياض فقط، وجَوَّز الكسائي وهشام والأخفش من العاهات، وبهذا يمكن الاستغناء عن شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل".[٢]

مما سبق يجوز صوغ أفعل التعجب ممَّا يدلُّ على الألوان والعاهات على رأي الكوفيين دون تخطئة، فما وافق رأي جماعة لا يخطِّئه آخر، ففي المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين.

٤- التوكيد

جاء القوم بأَجْمَعِهم وبِأَجْمُعِهم:

* خطَّأ الحريري الخاصَّة في قولهم: جاء القوم بأجمُعهم؛ لتوهمهم أنه (أجمع) الذي يؤكد به في مثل قولك: أَجْمَعُ.

والاختيار أن يقال: بأَجْمُعِهم [٣]، بضم الميم؛ لأنه مجموع (جمع) فكان على أفعل كما يقال: فَرْخٌ وأَفْرُخٌ.

وأوضح علَّة ذلك بقوله: وأجمع الموضوع للتأكيد، لا يدخل عليه الجار والمجرور.[٤]

---

(١) في أصول اللغة ١٢١.

(٢) مجموعة القرارات العلمية ٦٢.

(٣) درة الغواص، للحريري ٢٢٦.

(٤) لا عبرة بإنكار الحريري إيَّاه ودعواه أنهم توهَّموا أنه أجمع الذي يؤكد به، وأن الاختيار أن يقال بأجُمعهم.

قال أبو على الفارسي: ليست أجمع هي التي يؤكد بها، وإنما هي لفظ آخر بمعنى الجماعة، ويدُّلك على أنه ليس هو أجمع الذي للتأكيد إضافته للضمير.

وقد تابع الصفدي الحريري في تصحيح التصحيف [١]، وأحد قولين لابن بَرِّي عن أبي عَلِيٍّ الفارسي، وأثبته ابن جنى في الخصائص.[٢]

وما منعوه أجازه غيرهم، ذكره ابن السكيت في باب ما يضم ويفتح بمعنى: يقال: جاء القوم بأجمَعهم وأجمُعهم.[٣]

وأجازه ابن قتيبة في أدب الكاتب في باب ما يُضَمُّ ويفتح.[٤]

ونقله الصحاح: يقال جاء القوم بأجمَعهم وبأجمُعهم أيضاً، بضم الميم، كما تقول: جاءوا بأكلُبهم جمع كَلْب.[٥]

وتعقيب ابن منظور في تهذيب الخواص بقوله: قال اللغويون: جاء القوم بأَجْمَعِهم وأَجْمُعِهم أيضاً، بضم الميم.[٦]

وقوله في اللسان: جاء القوم بأجَمعهم وأجمُعهم أيضاً بضم الميم، كما تقول: جاءوا بأكلُبهم، جمع كَلْب.

وقال ابن بَرِّي: شاهد قوله: جاء القوم بأجمُعهم قول أبي دَهْبل:

فليت كوانيناً من أهلي وأهلها بأجمُعهم في لجَّة البحر لجَّجُوا [٧]

انظر: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٢٠٨ وشرح الدرة للشهاب ٦٠٠- ٦٠١ وكشف الطرة عن الغرة ١٣٣.

(١) انظر: تصحيح التصحيف ٨٤.

(٢) الخصائص، لابن جنى ٨٥/١ .

(٣) إصلاح المنطق ١٣٢.

(٤) أدب الكاتب ٣٣٦.

(٥) الصحاح (جمع) ٣٦٠/٣.

(٦) تهذيب الخواص من درة الغواص ١٢٠.

(٧) اللسان (جمع) ٣٦٠/٢.

وقال الصبَّان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: قال في المغنى: يجب تجريد نحو (أجمع) المؤكد به من ضمير المؤكد.

وأما قولهم: جاءوا بأجمُعهم، فهو بضم الميم لا بفتحها، فهو جمعٌ لجمع كأَفْلُسُ وفلْسٍ، أي: بجماعتهم.

لكن نقل الرَّضِى والبرماوي في شرح ألفية الأصول: فتح الميم أيضاً.(١)

وقال الشهاب الخفاجي في شرحه على الدرَّة (٢): ما منعه جوَّزه النحاة واللغويون، زيدت فيه الباء، لا لفظ آخر، كما قال الرضى: قد يُضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به، لكن بباء زائدة، نحو: جاءني القوم بأجمعهم.

أما كونه لا يدخله الجار؛ لأن دخوله يخرجه عن التبعية، فلا يخفي ضعفه وقد اضمحلَّ هذا كله بالسماع، وأَنَّ الباء تزاد في بعض ألفاظ التوكيد، كما في نحو: جاءني زيدٌ بنفسه وبعينه.

وقول ابن هشام: لو كان توكيداً لكانت فيه زائدة، مثلها في قوله:

هذا لجدكم الصَّغَارُ بعينه.

ولكان يصحُّ إسقاطها فراراً مما ذكرناه (٣)، وفيه نظر.

وقال أبو حيان: قالت العرب: جاء القوم بأجمَعُهم بضم الميم وفتحها، وفيه معنى التأكيد، وليس من ألفاظه.(٤)

وقال بنحو هذا الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي، يقول:

من الأساليب الصحيحة: جاء القوم بأجمَعُهم بفتح الميم أو ضمها.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٧/٣.

(٢) انظر: شرح الدرة للخفاجي –٦٠١ .

(٣) انظر: كشف الطرة عن الغرة ١٣٤.

(٤) ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٦٠٨/٢.

فكلمة (أجمع) هذه من ألفاظ التوكيد القليلة، ولابد أن تضاف إلى ضمير المؤكد، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة، وهي زائدة لازمة لا تفارقها، وتعرب كلمة (أجمع): توكيداً مجرور اللفظ بالباء اللازمة في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة المؤكد (المتبوع).

وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع أو نصب أو جر؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل (أجمع) هنا من ألفاظ التوكيد، برغم أنها عنده تؤدي معناه، وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكد.[١]

لذا يجوز القول:

جاء القوم بأجمَعهم وبأجمُعهم

بفتح الجيم وضمها.

(١) النحو الوافي ٥٢١/٤.

المبحث الثاني: المستوى الدلالي

الدلالة ومظاهر تطورها:

ليست ألفاظ اللغة ومعانيها جامدة ساكنة، كأنَّها بناتُ قالبٍ ثابت لا يصيبُها التغيير ولا التطور، وإنمَا ألفاظ اللغة ودلالاتها تتجدد دائمًا، فتولد معانٍ جديدة يتطلَّبها التطور وناموس الحياة، كما أنَّ هناك ألفاظًا تتحجّر وتتوارى ويبقى رُكَامها[١] الذي يكشف عنه من حين لآخر.

وكذلك تتطور دلالات هذه الألفاظ ومعانيها، وإن كانت تظل مشدودة إلى مركَّز ها الأصلي، أو ربما تكتسب معاني لا يربطها صلة بأصلها الأول. يقول ستيفان أولمان "اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أن تقدَّمها قد يبدوا بطيئًا في بعض الأحايين، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها، معرضة كلها للتغيير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغيير فقط هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة، فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين لتكشَّف لنا الأمر عن اختلافات عميقة كثيرًا شأنها أن تعوق فهم المرحلة السابقة وإدراكها تامًا[٢].

فاللغة كائن حي، لأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وهم من الأحياء وهي لذلك تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه، ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفراده، كما أنها تتطور بتطور هذا المجتمع فترقى برقيّه وتنحط بانحطاطه[٣].

---

(١) الركام اللغوي: مصطلح اطلقه أستاذنا الدكتور رمضان عبدالتواب على الظواهر المندثرة في اللغة، والتي تبدو في صورة الشواذ في داخل النظام الجديد، وهي بقايا من النظام القديم. لمزيد من الإيضاح انظر: التطور اللغوي ١٢ ولحن العامة والتطور اللغوي ٢٧٦.

(٢) دور الكلمة في اللغة ١٧٠.

(٣) التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه ص٥.

وقد استطاع اللغويون المحدثون بعد دراسة التطور الذي يطرأ على معاني الكلمات في لغات مختلفة أن يحصروا التطور الدلالي في مظاهر تصدقُ على جميع اللغات، وتتمثل فيما يأتي:

١- تخصيص العام، أو تضييق المعنى: وذلك بأن يكون للكلمة مدلول عام رواه علماء اللغة ويستعمل في معنى أخص من المدلول الأول.

٢- تعميم الخاص، أو توسيع المعنى: وهو أن يكون المعنى خاصًا، فيصبح عامًا.

٣- تغير مجال الاستعمال، أو ما عبّر عنه بانتقال مجال الدلالة وتتناول أعراض التطور الدلالى من خلال تعقيبات ابن منظور على الحريري، في تهذيب الخواص ولسان العرب.

١- تخصيص العام، أو تضييق المعنى

من ذلك: الرَّحْلُ – الرَّاحلة – المُسْتَّهَلُّ: لأوّل يوم من الشهر.

* خَطَّأ الحريري قولهم: نَقَل فلانٌ رَحْلَهُ، إشارة إلى أثاثه وآلاته، وهو وَهْمٌ يباين المقصود في لغة الأعراب، إذ ليس في أجناس الآلات ما يسمونه رَحْلاً إلاّ سرج البعير، وإنما رَحْلُ الرَّجل: منزله[١]. فقد قصر الحريري هذه الكلمة على سرج البعير فقط.

وقد عقَّب ابن منظور على الحريري بقوله: والرَّحْل: مسكن الرجل وما يصحبه من أثاث.

وقد سبقه بهذا الرأي الجوهري في الصحاح[٢] وأيدّه الشهاب الخفاجي فقال: الرَّحْلُ: المنزل ومتاع الرجل وما يستصحبه من الأثاث، كما في الصحاح، وعليه قول مُتمم بن نويرة:

كَـرِيمُ الثَّنَـا حُلْـوُ الـشَّمَائِلِ ماجِـدٌ صَـبُورٌ علـى الـضَرَّاء مـشترك الرَّحْـلِ

وقوله في بخيل:

سـبط اليـدين بمـا فـي رحـل صـاحبه جعـد اليـدين بمـا فـي رحلـه قطـط

وقد فسَّر الرَّحْل في قوله تعالى: ﴿ **مَن وجِدَ فِي رَحْلِهِ** ﴾{يوسف:٧٥} بالأناث بدليل قوله ﴿ **ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وعَاءِ أَخِيهِ** ﴾{يوسف:٧٦}.

(١) درة الغواص ١١٦ وتثقيف اللسان ٢٠٤ وتصحيح التصحيف ٢٨١.

(٢) الصحاح (رحل) ١٧٠٦/٤.

وهو في الاستعمال[١] وفي كتب اللغة أكثر من أن يحصر وأشهر من أن ينكر[٢].

وقال الفيومي:

الرَّحْل: كل شيء يُعَدَّ للرحيل من وعاء للمتاع ومَرْكب للبعير وحِلْسٍ ورَسَنٍ، وجمعه أَرْحُلُ ورِحَالُ مثل أَفْلُسٍ وَسِهَام[٣].

لذا فليس من الوهم واللحن استعمال الرَّحل بمعنى مسكن الرَّجُل وما يصحبه من أثاث.

وقد وافق ابن منظور الحريري في أَنَّ الرَّاحلة : اسم يختص بالناقة النجيبة من أوهام الخاصة.

فالراحلة تقع على الجمل والناقة، والهاء فيها هاء المبالغة كالتي في داهية وراوية.

فلا صحَّة لما يجزمون بأن الراحلة تختص بالناقة النجيبة بل تقع على الجمل والناقة[٤].

* خطأ الحريري قولهم: لأول يوم من الشهر: مُسْتَهَلّ الشهر، فيغلطون فيه على ما ذكره أبو علي الفارسي، واحتجَّ بأَنَّ الهلال إنما يُرَى بالليل، فلا يصحُّ أن يقال: مُسْتهل إلا ما يكتب فيها، ومنع أَنْ يُؤرّخَ ما يكتب في صبيحتها بمستهلّ الشهر، لأن الاستهلال قد انقضى ونصَّ على أَنْ يُؤَرَّخ بأول الشهر أو بِغُرَّته، أو بليلة خلت منه[٥].

فظاهر كلام الحريري أَنَّ المعنى قد يكون خاصًا بالليلة الأولى للهلال وذكر الجوهري، أَنَّ الهلال أول ليلة والثانية والثالثة ثم هو قمر[٦].

---

(١) شرح الدرة ٣٥٢ وكشف الطُرَّة ٢٤٤.

(٢) انظر: اللحن في اللغة ٩٠/١ (ورد سماعه عن العرب).

(٣) المصباح المنير (ارحل) ٨٥.

(٤) انظر: تهذيب الخواص ١٤٤ وعقد الخَلاص ٥٣.

(٥) الدرة ١٠٠ وتقويم اللسان ٦٥ وتصحيح التصحيف ٤٤٠.

(٦) الصحاح (هلل) ١٨٥١/٥.

وعقَّب ابن منظور بقوله: قال اللغويون: يُسَمّى هلالاً لِلَيتين من الشهر، وقيل يُسَمَّى لثلاث ليال، وقيل يُسَمَاه حتى يُحْجَرَ، وقيل: يسمى هلالاً إلى أن يَبْهَر ضوؤه سواد الليل، وهكذا يكون في الليلة السابعة[١].

وقال الأزهري: ويسمى القمر للِيَلتين من أوَّل الشهر هلالاً، وفي ليلة ست وعشرين وسبع وعشرين أيضًا هلالاً، وما بين ذلك يسمى قمرًا. وقال الفارابي وتبعه في الصحاح الهلال لثلاث ليال من أول الشهر، ثم هو قمر بعد ذلك، وقيل الهلال هو الشهر بعينه[٢].

المأتم:

أصل كلمة المأتم: اجتماع النساء في الخير والشرِّ وقد توهّم أكثر الخاصة في لفظة المأتم، أنها مَجْمَعُ المناحة وهي عند العرب: النساء يجتمعن في الخير والشرّ، قال الشاعر:

رَمَتْـهُ أنـاةً مـن ربيعـة عـامرٍ نئـوم الـضحى فـي مـأتم أَىَّ مَـأْتَمِ

فذكر ابن السِّيد البطليوسي أنَّ كلمة المأتم مِمَّا يضعه الناس في غير موضعه، وقال: قد حكى كراع وابن الأنباري عن الطُّوسِيّ أَنَّ المأتم يكون من الرجال أيضًا[٣].

٢- تعميم الخاص

ذكر من ذلك:

أ- الفيءُ والظِّلُّ: أوقع الضئ موقع الظل.

ب-الرَّكب: اسم لركاب الإبل دون الفرسان وهم يقولونه لكل راكب.

رِكابُ السُّلطان، وهو المركب المشتمل على الخيل والرجال وأجناس الدواب، وكان خاصًا بالإبل فقط.

ج- القافلة: ذاهبة وراجعة، وكانت خاصة بالراجعة.

---

(١) تهذيب الخواص ١٥٥ واللسان (هلل) ١٢١/١٥.

(٢) المصباح ٢٤٥ (هلل).

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السِّيد البطليوسي ١٤/٢- ١٥.

د- إطلاق كلمة سائر بمعنى الجميع على التوهُّم، والأصل ما يتبقى من الشيء قلَّ أو كَثُر.

هـ- النَّعَم والأنعام.

و- الليلة.← البارحة.

وتناول ذلك بمزيد من الإيضاح والتحليل:

أ- الفيء والظل:

قال الحريري يقولون: جلست في فِيِّ الشجرة والصواب أن يقال: في ظِلِّ الشجرة[١]، وفي الحديث"إنَّ في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ما تنقطع"

فادّعاء الحريري أَنَّ الصواب: أن يقال في ظل الشجرة كما جاء في الأثر الشريف.

وقد تعقَّبهُ ابن بَرِّي فقال: اعلم أَنَّ الفئ وإن كان على ما ذكر فإنه لا يمنع أَنْ يقع موقع الظل من حيث كان ظلا يستظل به فيقال: قعدتُ في فَيْءِ الشجرة، أي في ظلها[٢]، وعليه جاء بيت الجعدي:

فسلامُ إلا لـه يعدو عليهم وفُيوءُ الفردوسِ ذات الظلال

فأوقع الفئَ موقع الظلّ، وإن كان الفئ أَخَصَّ منه، ألا ترى أَنَّ الجنة لا شمس فيها، فيكون فيها فيءٌ.

وقد حكى ابن منظور أَنَّ في كتب اللغة: تَفَيَّأت الشجرة، كثُر فَيْؤُها، وتفيَّأت أنا في فيئها[٣].

وقال الخليل: الظل ضِدُّ الصُّبْحِ ونقيضه، وسواد الليل يُسَمَّى ظِلاًّ، والجميع: ظلال، قال الله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ**﴾{الفرقان:٤٥} إنما هو الليل، والظلُّ في كلام العرب: الليل[٤].

---

(١) الدرة ٢٢٤ وتقويم اللسان ١٤ وتصحيح التصحيف ٤٠.

(٢) شرح الدرة ٣٦٥ ولحن العوام ٢٠١- ٢٠٢.

(٣) تهذيب الخواص ١٠٣. الحديث في صحيح البخاري ٢١٨ كتاب بدء الخلق.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٤٩٩.

وبسط ابن هشام اللخمّي القول في ذلك، فقال: تحقيق القول في هذا أن يقال: إنَّ الظلَّ يكون غُدْوةً وعَشِيَّةً، ومن أَوَّل النهار إلى آخره، لأنَّ معنى الظِّلِّ إنما هو السَّتر، ومنه ظِلُّ الجنة، وظل الشجرة إنما هو سَتْرُها، وظِلُّ الليل سواده، لأنه يستر كُلَّ شيء، وظل الشمس ما سترته الشخوص من سقطها[١].

وأمَّا الفيءُ، فلا يكون إلا بعد الزوال، ولا يقال لما كان قبل الزوال فيء، وإنما سُمِّي بالعَشيِّ فيئًا؛ لأنه ظِلٌّ فاء من جانب إلى جانب أي رجع عن جانب المغرب إلى جانب المشرق، والفيء: هو الرُّجوع ومنه قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**﴾{الحجرات:٩}.

وقال ابن الشجري: الظلُّ معروف، وإنما يكون في أول النهار، وإذا نَسَخَتْه الشمس فهو حينئذ فيء[٢].

فالفرق بين الظلّ والفيء، وإن ذهب إليه بعض اللغويين، فهما يستعملان بمعنًى، إمَّا لترادفهما كما هو مذهب في اللغة، أو على التوسُّع والتَّسَمُّح، كما ذكر الخفاجي[٣].

ب- الركب

ذكر الحريري أنهم يقولون: سارَ رِكَابُ السلطان، إشارة إلى موكبه المشتمل على الخيل والرَّحل وأجناس الدوابّ.

وقال: وهو وَهْمٌ ظاهر، لأَنَّ الرِّكاب اسم يختص بالإبل. والرَّاكب هو راكب البعير خاصته[٤].

(١) شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي ٢٧٦.

(٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشجري ٢٣٩ وانظر: المغرب للمطرزي (فيأ) ٢/١٥٣- ١٥٤.

(٣) شرح الدرة، للخفاجي ٣٦٥.

(٤) الدرة ١٧٦ وتصحيح الفصيح ٢٨٨.

وقد عقَّب ابن منظور بقوله "الذي أشار إليه الحريري – رحمه الله – من هذا هُوَ الوَاهِمُ فيه، وأنَّا معاشرًا كُتَّاب الإنشاء لا نعني بذلك إلاَّ ركاب السُّروج السلطانية أدبًا مع ملوكنا، لا نقول سار السلطان، وإنما تقول سار الركاب الشريف، والرَّكب: كناية عن ذلك[١].

ونقل الشهاب الخفاجي رأي ابن منظور رَدّاً على الحريري وهو أحد قولين حكاها في القاموس، وجاء في القاموس الرَّكْبُ: للبعير خاصة ويقال للبعير راكب، وزاد شارح الدرَّة قوله فلا حاجة إلى أن يقال إنه من ذكر الخاص وإرادة العام تجوزًا[٢].

وذكر ابن منظور في اللسان أن الرّكب في الأصل هو راكب الإبل خاصة، ثم اتسع فاطلق على كل من ركب دابة[٣].

وقال عمارة بن عقيل: لا أقول لصاحب الحمار فارس، ولكن أقول حمّار، ولا أقول لصاحب البغل فارس ولكن أقول بِغَّال[٤].

وذكر ابن الحنبلي أنه قد يقال لغير راكب الفرس فارس، وأنشد:

وعندي لأرباب العِرَاب مَزِيَّةٌ على فارس البرذون أو فارس البغلِ[٥]

وفي الاقتضاب، لابن السِّد البطليوسي: وأما القطع على أنه لا يقال راكب إلا لأصحاب الإبل خاصة، فغير صحيح، لأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يُقال: ركبت الفرس، وركبت البغل وركبت الحمار، واسم الفاعل من ذلك: راكب[٦].

---

(١) قال الألوسي في كشف الطرة ٢٥٢ القياس يعطي عدم الاختصاص.

(٢) شرح الدرة ٤٧٩ وكشف الطرة ٢٥٢.

(٣) اللسان (ركب) ٢٩٥/٥.

(٤) إصلاح المنطق ٣٧٣.

(٥) بحر العوَّام ١١٠.

(٦) الاقتضاب، لابن السِّيد ٩٧/٢.

وقال ابن السِّكِّيت: إذا كان الرجل على حافر برذونا كان أبو بغلاً أو حمّارًا، قلت: مَرَّ بنا فارس على بغل ومرَّ بنا فارس على حمّار[١].

لذا فإن الرَّاكب يكون لراكب الفرس وغيره من بعير أو برذون والرَّكب: كناية عن ذلك. ويتسع مجال الدلالة في عصرنا الحاضر ليشمل موكب الكبراء.

ج- القافلة:

خاصة بالرُّفْقة الراجعة من السفر والخاصة ومعها العامَّة يقولونه لمن ابتدأ أو عاد.

* قال الحريري: يقولون: ودَّعْتُ قافلة الحاج، فينطقون بما يتضادُّ الكلام فيه، لأنَّ التوديع إنما يكون لمن يخرج إلى السفر، والقافلة: اسم للرفقة الراجعة إلى الوطن، فكيف يقرن بين اللفظتين مع تنافي المعنيين؟[٢]

ووجه الكلام أن يقول: تلقيت قافلة الحاج واستقبلت قافلة الحاج.

وما ذكره الحريري تبع فيه ابن قتيبة في أدب الكاتب فذكر أنهم أطلقوا القافلة على الرُّفقة في السفر ذاهبة أم راجعة، وكانت خاصة بالراجعة[٣].

وقال الجوهري: القافلة: الرفقة الراجعة من السفر[٤].

وقال السجستاني: القافل الراجع كقوله: ﴿ **إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** ﴾ {البقرة: ١٥٦} ولا يقال: القافلة إلا للذين رجعوا من السفر، ولا يقال لغيرهم، والعامة تجعل كل رفقة قافلة، وذلك خطأ، وقفل القوم أي رجعوا، فجعل السجستاني المعنى الخاص بابتداء السفر من لحن العامة[٥].

---

(١) الصحاح (فرس) ٩٥٨/٣.

(٢) الدرة ١٥٩ وأدب الكاتب٢٠ وتصحيح التصحيف ٤١٢.

(٣) أدب الكاتب ٢٠ وأزاهير الفصحى ٢٩٨ – ٢٩٩.

(٤) الصحاح (قفل) ١٨٠٣/٥.

(٥) الأضداد للسجستاني ٧٨.

لكن: عقَّب ابن منظور بقوله: قال أبو منصور – يعني الأزهري – سُمِّيت القافلة، وإن كانت مبتدئة السفر: قافلة، تفاؤلاً بقفولها عن سفرها، وظَنَّ القُتَيْبي أنَّ عوامّ الناس يغلطون في تسميتهم المنشئين سفرًا: قافلة، وقال: لا تُسَمَّى قافلة إلاَّ منصرفة إلى وطنها، وهو عندي غلط؛ لأنَّ العرب لم تزل تُسَمِّى المنشئة السَّفر قافلة على سبيل التفاؤل، وهو سائغ في كلام فصحائهم إلى اليوم(١).

والقافلة: الرفقة الراجعة من السَّفر.

وقال الصاغاني: من قال إنَّ القافلة هي الراجعة من السفر، فقد غلط، لأننا نطلق (القافلة) على المبتدئة بالسفر، تفاؤلاً بالرجوع – كما قال الأزهري(٢).

ومثل هذا كثير في اللغة العربية(٣)، كقولهم للدُّمَّل: دُمَّل قبل اندماله، ولِلَّديغ سليم قبل سلامته، وللبيداء مغازة قبل الفوز بالنجاة من الهلاك فيها. قال العدناني: وهذا من محاسن لغتنا المحبوبة.

لذا أطلق كلمة (القافلة) على الجماعة المسافرين ذهابًا وإيابًا.

د- سائر: بمعنى الجميع

* خطأ الحريري الخاصة في قولهم "قَدِم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج، بمعنى الجميع.

وهو في كلام العرب بمعنى الباقي، قَلَّ أو كَثُرَ.

واستشهد على استعمال (سائر) للباقي الأكثر بحديث غيلان حين أسلم وتحته عشر نسوة "اختر أربعًا وفارق سائرهن".

أي من تبقى بعد الأربع اللاتي يختارهن.

واستشهد على الباقي الأقل بقوله صلى الله عليه وسلم : "إذا شربتم فأَسْئِروا"، أي: أبقوا في الإناء بقية ماء"(٤).

---

(١) تهذيب الخواص من دُرَّة الغواص ١٥٣ واللسان (قفل) ٢٦١/١ وأزاهير الفصحى ٢٩٨ – ٢٩٩.

(٢) التكملة والذيل والصلة، للصاغاني ٤٩/٥ ومعجم الأخطاء الشائعة ٢٠٨.

(٣) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ٢٠٨ وأزاهير الفصحى ٢٩٨ وشرح الدرة ٤٣٨.

(٤) انظر: الدرة ٤ وتقويم اللسان ١٢٢ ولحن العوام ٢٧٥ وتصحيح التصحيف ٣٠٣.

وذكره الجوهري في (سأر) بمعنى: الباقي[١] وابن هشام اللخمي في المدخل إلى تقويم اللسان[٢].
ومن المحدثين الذين نهجوا نهج الحريري في تخطئة (سائر) بمعنى الجميع الدكتور أبو الفتوح شريف حيث عَدَّ من الأخطاء أن يقال: حضر سائر المدعوّين، يقصدون جميعهم، لأن سائر بمعنى (الباقي) ورأى الصواب: حضر جميع المدعوين[٣].
وكذلك عرض العدناني في معجمه لتخطئة من يقول: المعلم يعرفه سائر طلابه، ويقولون الصواب هو: المعلم يعرفه جميع طلابه، أو طلابه كافَّة أو قاطبة[٤].
وقد ذكر الجوهري لفظ (السائر) في (سير) بمعنى الجميع قال: وسائر الناس: جميعهم، وسائر الشيء لغة في سائره، قال أبو ذؤيب يصف ظبية:

فَسَوَّد ماءُ المُرْدِ فاها فلونُهُ كلون النَّؤور وهي أَدْمَاءُ سارُها

أي: سائرها[٥].
وانتصر لهذا الرأي أبو علي الفارسي حيث أنكر أن يكون السائر من السؤر لأمرين[٦]:
أحدهما: أنَّ السؤر بمعنى البقية، والبقية تقتضي الأقَل والسائر يقتضي الأكثر.
الثاني: أنهم قد حذفوا عينها في نحو قوله:

فهي أدماء سارُها

وحذا حذوه تلميذه ابن جني[١]، إما بناء على أنه من سار يسير أو لأنه لا مانع من كون الباقي جميعًا باعتبار آخر ككونه جميع ما بقي أو ما ترك أو نحوه، فيجوز به عن مطلق الجميع، واستدلوا على وقوعه بقول ابن أحمر: فلن تعدموا من سائر الناس راعيا[٢].

---

(١) الصحاح (سأر) ٦٧٥/٢.
(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠٤.
(٣) من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف ١١٢ وانظر: في النقد اللغوي ٩٦.
(٤) معجم الأخطاء الشائعة ١٢٥.
(٥) الصحاح (سير) ٦٩٢/٢.
(٦) حواشي لبن بري ٧٣.

وأما ابن منظور فعقّب بقوله: وفي كتب اللغة: سائر الناس جميعهم، وسار الشيء لغة في سائره، وساره: جميعه قال أبو ذؤيب يصف ظبية:

فسَوَّد ماءُ المردِ فاها فلونه كلون النَّؤور فهي أدماء سارها

وقال الأزهري في التهذيب: أمَّا قوله (وسائر الناس همج) فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى (سائر) في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي(٣).

فقوله (إن سائرًا في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي) دليل لمن يستعمل سائر في غير هذه المواضع بمعنى الجميع(٤).

وكان العلامة ابن بَرِّي قد تعقب الحريري وأنشد شواهد كثيرة تدل على مجئ سائر بمعنى الجميع، كما جاء بمعنى الباقي، منها قول عدي ابن الرقاع:

وحُجرًا وزبانا وإن يك مِلْقَطٌ تُوُفِّي فَلْيُغْفَرْ له سائر الذنب

وقول ابن أحمر:

فلا يأتنا منكم كتابٌ بروعة فلن تعدموا من سائر الناس ناعيا

وقول ذي الرمة:

مُعَرِّساً في بياض الصبح وقعته وسائر السير إلا ذاك منجذبُ

قال ابن بَرِّي: قوله (إلا ذاك) استثنى التعريس، فسائر إذاً بمعنى الجميع.

وأنشد أيضًا للأحوص:

وإني لاستَحييكم أن يقودني إلى غيركم من سائر الناس مجَمُع

وعلى هذا المعنى ورد قول أبي العلاء المعري:

---

(١) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ١٢٥.

(٢) كشف الطرة ٢٦١.

(٣) اللسان (سأر) ١٣٣/٧.

(٤) تهذيب الخواص ٩٠، ونقله بنصه عن ابن منظور ابن الحنبلي في عقد الخلاص ١٧٢.

أُشْـرِب العـالمون حبـك طبِعـاً فهـو فْـرضٌ فـي سـائر الأديـان

وقال ابن بالي: إنَّ المولي حسن جلبي نقل عن بعض أئمة اللغة في حاشية التلويح أنه بمعنى الجميع، ثم قال: والحق أن كلاً المعنيين ثابت لغة[١].

وفي القاموس وسائر: الباقي، لا الجميع كما توهَّم جماعات، أو قد يستعمل له، ومنه قول الأحوص:

فَجَلَتْهـا لنـا لُبَابـةُ لمَّـا وَقَـذَ النـومُ سـائرَ الحُـرَّاسِ[٢]

فمعاجم اللغة (اللسان والمحيط والتاج) تجيز إطلاق كلمة (سائر) على الباقي وعلى الجميع.

ويكثر التاج من الأمثلة المنظومة، والمنثورة التي تثبت أن قولنا (سائر الناس) قد تعني: جميعهم، أو بقيتهم، أو جُلُّهم (معظمهم) [٣].

لذا رأينا أَنَّ الكلمة في المستوى الدلالي بتعدد علاقاته:

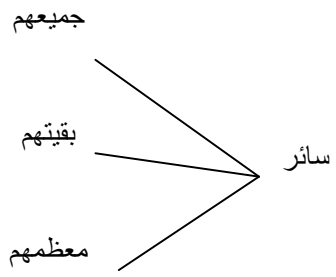

هـ – النَّعَم: الأنعام

* قال الحريري لا يفرقون بين النَّعم والأنعام.

وقد فرَّقت العرب بينهما، فجعلت النّعم: اسمًا للإبل خاصة والماشية التي منها الإبل.

---

(١) بحر العوَّام لابن الحنبلي (٨٠– ٨٣).

(٢) خير الكلام لابن بالي ٣٤ – القاموس ٤٢/٢.

(٣) انظر: معجم الأخطاء الشائعة للعدناني ص١٢٥.

وجعلت الأنعام: اسمًا لأنواع المواشي على أنواعها من الإبل والبقر والغنم، حتى إن بعضهم أدخل فيها الظباء وحمر الوحش، تعلقًا بقوله تعالى: ﴿ **أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ**﴾ {المائدة: ١}[١].

وعقَّب ابن منظور بقوله:

قال اللغويون: النّعم: الإبل والشاء

فعمم الخاص، وذكر في اللسان أن النّعم: واحد الأنعام وهي المال الراعية[٢].

قال ابن سيده: النّعَم: الإبل والشاء، وعن ابن الأعرابي النعم: الإبل خاصة، والأنعام: الإبل والبقر والغنم.

قال الفراء العرب إذا أفردت النعم لم يريدوا بها إلا الإبل فإذا قالوا الأنعام، أرادوا بها الإبل والبقر والغنم، قال الله ﷻ ﴿ **ومِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّـهُ**﴾{الأنعام: ١٤٢} ثم قال: ﴿ **ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**﴾.

قال ابن بَرِّي: وهذا من التغليب، إذا غلّبوا النعم على غيرها، فلا فرق في الحقيقة بينهما[٣].

و- الليلة = البارحة

خطأ الحريري قولهم: سهرنا البارحة، وسرينا البارحة لأن المختار في كلام العرب أن يقال من الصبح إلى أن تزول الشمس: سرينا الليلة، وفيما بعد الزوال إلى آخر النهار: سهرنا البارحة[٤].

لقول الجوهري: البارحة: أقرب ليلة مَضَتْ، تقول: لقيته البارحة: ولقيته البارحة الأولى، وهو من بَرِحَ أي زال[٥].

---

(١) الدرة ٢٦٦ وتصحيح التصحيف ٥١٨ – ٥١٩.

(٢) اللسان (نعم) ١٢/ ٢١٢، قال الجوهري أكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل – الصحاح (نعم) ٢٠٤٣/٥.

(٣) المعيار في التخطئة والتصويب ٢٦.

(٤) انظر: الدرة ١٤ وتقويم اللسان ١٦١ وتثقيف اللسان ١٢٨ وتصحيح التصحيف ١٤٥ وذيل الفصيح ٣.

(٥) الصحاح (برح) ٣٠٥/١– واللسان (برح) ٣٦٤/١.

وذكر صاحب المغرب: أن البارحة الليلة الماضية، إلا أنه قال بعد ذلك: والعرب تقول بعد الزوال: فعلنا البارحة كذا وقبل الزوال: فعلنا الليلة كذا[١].

وعلى ما حاكاه ثعلب أنه يقال: لقول: مُذْغَدْوَةٍ إلى أن تزول الشمس: رأيت الليلة في منامي، فإذا زالت: قلت: رأيت البارحة[٢].

وقال الخفاجي: ما قاله ثعلب صحيح، لأن البارحة الذي أنت فيها. والبارحة: الليلة التي قبل ليلتك التي أنت فيها، فينبغي أن لا يقال حتى يكون في الليلة الثانية أو في حدّها القريب منه وهو ما بعد الزوال، لأنه داخل في حَدِّ الليل والمساء[٣].

وما خطأه الحريري في لحن الخاصة، خَطَّأه معاصره الجواليقي في لحن العامة، قال: فمما تضعفه العامة في غير موضعه قولهم: فيما بين صلاة الفجر إلى الظهر: فعلت البارحة كذا وكذا، وذلك غلط والصواب أن تقول: فعلت الليلة كذا إلى الظهر.

وتقول بعد ذلك: فعلته البارحة إلى آخر اليوم.

والصباح عند العرب من نصف الليل الآخر إلى الزوال ثم المساء إلى آخر نصف الليل الأول، وهو ما رواه ثعلب آنفًا[٤].

وذكر مستدلاً بصحة ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من فاته شيء من ورده، أو قال جزئه – من الليل، فقرأه ما بين صلاة الفجر فكأنما قرأه من ليلته.

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قعد بعد صلاة الغداة يقول: هل رأى أحد منكم الليلة رؤيًا؟ وقال لبلال عند صلاة الفجر: يا بلال خَبِّرني بأرجى عمل عملته منفعة في الإسلام، فإني سمعت الليلة خشف نعليك بين يَدَي في الجنة.

---

(١) لحن العوام ١٨٣.

(٢) اللسان (برح) ١/٣٦٤.

(٣) شرح الدرة للخفاجي ٨٥.

(٤) التكملة والذيل، للجواليقي ٨٤٤.

وقد عقب ابن منظور في تهذيب الخواص بقوله: في كتب اللغة يقولون: كان كذا وكذا الليلة إلى ارتفاع الضحى، وإذا جاوز ذلك قالوا: كان البارحة[١].

وأورد ابن هشام اللخمي قول الزجاج: "إذا أخبرت عن الليلة التي أنت في صبيحتها، قلت: أكلت الليلة كذا، ورأيت الليلة في المنام كذا، تقول ذلك من أول النهار إلى نصفه، ثم تقول من نصف النهار إلى آخره: فعلت البارحة، ولا تقل الليلة[٢].

فلا يقال لِلّيلة الماضية بارحة إلا بعد الزوال، وإلا فهي ليلة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : من رأى منكم الليلة رؤيا"، وذلك بعد مضى الليلة[٣].

وفي صحيح مسلم: في الرؤيا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أصبح قال هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا.

وفي صحيح البخاري: من حديث أبي هريرة ﷺ وإن المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله، فيقول عملت البارحة كذا وكذا[٤].

قال الدكتور عبدالفتاح سليم: ففي الحديثين السابقين إطلاق البارحة على الزمن قبل الزوال، لقوله: إذا أصبح، و(ثم يصبح) وفيه تصحيح لما يقوله العامة[٥]، ورٌّد على الحريري في زعمه أنه لا يقال (البارحة) إلا بعد الزوال.

فالبارحة: صفة لموصوف محذوف، تقديره: الليلة البارحة، ومعناها أقرب ليلة مضت[٦]، ثم حُذِف الموصوف وبقيت الصفة، فصارت اسما من الأسماء.

---

(١) تهذيب الخواص ٥٧، وذكره في اللسان (برح) ٣٦٤/١ عن السيرافي في أخبار النحويين عن يونس.
(٢) المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي ١٢٧.
(٣) عمدة الحفاظ ١٧٥/١ وورد الحديث في تهذيب الأسماء ٢٤/٢ "هل رأى أحد منكم رؤيا".
(٤) المعيار في التخطئة والتصويب ٩٦.
(٥) المعيار في التخطئة والتصويب ١٠١.
(٦) معجم الأغلاط اللغوية، للعدناني ٢٦ وانظر: قل ولا تقل د/ مصطفى جواد ١٠٣- ١٠٤.

يقول الدكتور مصطفى جواد: إذا أردت أن تذكر الليلة فلها أسماء بالنسبة إلى الزوال، فإذا تكلَّمت قبل الزوال: أو قبل الظهر قلت: فعلت الليلة كذا وكذا، وجرى الليلة حادث مهم، وما أشبه ذلك وإذا تكلمت بعد الزوال، فالعرب تقول فعلنا البارحة، أي ما أشبه الليلة التي نحن فيها باللَّيلة الأولى، والتي قد برحت وزالت ومضت.

وأوضح العدناني الفرق بين أَمْسِ والبارحة.

فأمْسِ: يعنون به اليوم الذي قبل اليوم الحاضر، وقد يدل على الماضي مطلقًا. وجاء في التهذيب واللسان المصباح أن العرب تقول قبل الزوال: فعلنا الليلة كذا، لقربها من وقت الكلام وتقول بعد الزوال: فعلنا البارحة.

أما البارحة الأولى فتقال لليلة التي قبل الليلة البارحة. (١)

٣- تغير مجال الدلالة: نجز: (حضر – فنى)

قال الحريري: يقولون: نَجَزت القصيدةُ، بفتح الجيم إشارة إلى انقضائها، وليس كذلك، لأن نَجز بفتح الجيم: حضر، ومنه قولهم: بِعْتُه ناجزًا بناجز، أي حاضرًا بحاضر، ونقدًا بنقد.

فأمَّا إذا كان بمعنى الفناء والانقضاء، فالفعل منه بكسر الجيم قال النابغة:

فكان ربيعًا لليتامى وعصمة ∴ فملكُ أبي قابوس أضحى وقد نَجِزْ

وقد ذكر الجوهري بيت النابغة وقال: أي انقضى وفنى وقت الضحى، لأنه مات في ذلك الوقت(٢).

وقد عقَّب ابن منظور بقوله: هذا البيت روى بفتح الجيم وكسرها، والأكثر على الفتح، رواه أبو عبيد بفتح الجيم، وذكره الجوهري بكسرها، والأكثر على قول أبي عبيد(٣).

وفي القاموس: نجِز كفرِح ونَصَر: انقضى وفنى، فهذه العبارة تفيد جواز فتح الجيم وكسرها(٤).

---

(١) معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة ٢٦.

(٢) الدرة ٢٥٧ وتقويم اللسان ١٨١ وتصحيح الفصيح ١٥١- ٩١١.

(٣) الصحاح (نجز) ٨٩٨/٣.

(٤) تهذيب الخواص ١٠٥.

وفي اللسان عن ابن السكيت: ونَجَزو نجِز فنى وذهب.

ونقل ابن بَرِّي عن ابن ظريف اللغوي قوله: نجزَت الحاجة نجازًا قضيتها وأنجزتها فنجزت هي، وكذلك نجزْتُ بالوعد، وأنجزته عجَّلته[١].

وأحضرته، وفي المثل:

"أَنْجَزَ حُرٌّ ما وعد"

قال: ونجَز أيضًا: ذهب، فجعلها بفتح الجيم، ويقال: نَجِز الشيء نجزًا: ذهب وانقضى، ونجزت الحاجة نجازًا: انقضت ونجز الشيء نجازًا: حضر، ومنه ناجزًا بناجز[٢].

وقد أجاز قوم من أهل اللغة (نجز) أيضًا الفتح.

فمن الناس من يقول: نجز إذا حضر، وهو في الأصل بمعنى انقضى[٣].

فقد تطورت الدلالة إلى تغير مجال الاستعمال.

(١) القاموس (نجز) ٢٩٣/٢.

(٢) حواشي ابن بَرِّي وابن ظفر على الدرة ٢٧٠٨٢٩.

(٣) شرح الدرة للخفاجي ٦٦٨.

نتائج البحث

توصَّل البحث إلى النتائج الآتية:-

١- لا يجوز التخطئة فيا فيه خلاف بين النحاة.

٢-لا يجوز الحكم على استعمال ما بالخطأ مع أنه فصيح، ويجب مراعاة الفروق في معاني الألفاظ، من ذلك تغليب الأنعام على النَّعم.

٣- أيَّد ابن منظور السماع في الوارد غير المطرد، ولا يعتبره شاذا، بل ذهب إلى أنه لا يجوز حمل نظائر عليه، وتوسَّع في ذلك إلى قبول غير الوارد، وإذا كان له وجه من الجائ ويصح به، ومن ذلك قبول استعمال سائر بمعنى الجميع، والرَّحل لأثاث المنزل، وتوسَّع في قبوله إذا تواتر استعماله.

٤- ذهب ابن منظور في تفسيره اللغوي إلى أن الأفعال قد يحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، ومن ذلك ما مثَّل به في: أزمع الأمر، وعليه وبه بمعنًى، فحمل (أزمع) على (عزم)، وعزمت الأمر وعزمت عليه. كما نقل ابن منظور رأي الكسائي بتعدية الفعل بالهمزة، ورأى الفراء بتعديته بالهمزة وحرف الجر قياسا على أجمعته وأجمعت عليه.

٥-ذهب ابن منظور إلى أن خروج (عند) من النصب على الظرفية إلى الجر بمن ليس من ضرورات الشعر، وأن لها وجها على الحكاية والخروج من بابها.

٦-كشف البحث أن من أسباب الانحراف اللغوي أخطاء التعدية بحرف الجر، وفيها يستخدم حرف جر بدلا من الآخر، مثل: بعثت إليه كتابا، وبعثت إليه بكتاب، واستخدام حرف جر دون الحاجة االيه، مثل: (بعث به إلى المسيح طبيبا). كما أن الخلط بين اللازم والمتعدي سببه التوسع في التضمين، وأنه أكثر ما يوقع في الأخطاء.

٧-رصد البحث تأثر المجمعيين بابن منظور فيما أخذه من قرارات، وتمثلت في:

- استعمال (مع) أو الباء مع افتعل الدال على المشاركة، بناء على أن الباء و(مع) تفيدان المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم مما يدل عليه الحرف العاطف. وهذا رأي ابن

منظور في جواز اختصم زيد وعمرو، واستوى الماء والخشبة، فالمساواة تكون بين اثنين، فالأفعال التي تجيز دخول واو المفعول معه، يجوز معها دخول مع.

- أجاز المجمعيون التعجب من البياض والسواد؛ لأنهما أصل الألوان مؤيدا برأي الكوفيين، وهو ما ذهب إليه ابن مظور.
- أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة برأي ابن منظور في شروط صوغ أفعل التعجب.

٨- أجاز ابن منظور دخول الباء في بعض ألفاظ التوكيد، كما أجاز جاء القوم بأجمُعهم، وبأجمَعهم، بضم الميم وفتحها. وقد وافق الأستاذ عباس حسن ما ذهب إليه ابن منظور من جواز الأساليب الصحيحة، جاء القوم بأجمُعهم بضم الميم وفتحها على أن االباء الجارة زائدة، و(أجمع) توكيد مجرور باللفظ في محل رفع، فتؤدي أجمع معنى التوكيد.

٩- يعد كتاب تهذيب الخواص من درة الغواص مصدرا رئيسا من مصادر لسان العرب، يأتي مع مصادره الخمسة التي اعتمدها أصلا لمعجمه اللسان.

١٠-ما عده النقدة اللغويون لحنا، ما هو إلا تطور لغوي من وجهة نظر علم اللغة الحديث، وهو تطور لا يحدث اتفاقا ولا يتم بطريقة عشوائية بل ينجم عن عوامل ما تراه كل لغة حتى تخرج بها من حال إلى حال.

١١-ترتبط الألفاظ بدلالتها ضمن علاقة متبادلة، فيحدث التطور الدلالي، ويحدث أن يضيق المعنى أو يخصص، كما يتسع أو يعمم، أو تتطور الدلالة لغير التخصيص أو التعميم، ويفضل علماء اللغة المحدثون مصطلح تغير المعنى عوضا عن مصطلح التطور الدلالي.

١٢-من عوامل التضاد التي فسرها ابن منظور التفاؤل فأجاز ما نقله الأزهري من تخطئة ابن قتيبة في كلمة القافلة.

١٣-أوضح ابن منظور أن من مظاهر التطور الدلالي فيما يتعلق بانتقال مجال الدلالة، لوجود مناسبة بين المجالين، وقد ذكر أن العامة تضع ألفاظا في غير موضعها، من ذلك قولهم:

"خرجنا نتنزَّه" إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف، فصار كل خروج خارج المصري نزهة.

١٤-كشف البحث عن أن الانحراف عن الدلالة هو انحراف يفقد اللغة قدرتها على التواصل المطلوب ويجنح إلى فروق دلالية، وأن تحليل الأخطاء الشائعة وتصنيفها لمعرفة العلة الكامنة وراء الخطأ واقتراح العلاج، ويأتي ذلك بواسطة تحليل الأخطاء التي تنتمي إلى المستويات اللغوية المختلفة: الصوت، والبنية، والتركيب، والدلالة.

والله ولي التوفيق

مراجع البحث

١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف اليمني، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، بيروت، ١٩٨٧م.

٢) أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري – تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد – القاهرة ٢٠٠٥م.

٣) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة، ١٩٨٧.

٤) أزاهير الفصحي في دقائق اللغة، لعباس أبو السعود – ط(٢)– دار المعارف – ١٩٨٨م.

٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي – تحقيق مصطفى أحمد النماس – الخانجي – ١٩٨٤م.

٦) إصلاح المنطق، لابن السكيت – تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون – القاهرة ط(٣) – ١٩٧٠م.

٧) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السِّيد البطليوسي – تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٣م.

٨) الانحراف اللغوي، مصطلحاته وأنواعه، للدكتور أحمد جعفر داود، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد السابع والعشرون، ص ٢٠–٢١.

٩) الانحراف اللغوي في الإعلام المصري المسموع، مظاهره وسبل تقويمه، للدكتور أحمد مختار عمر، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الثاني والتسعون، مايو ٢٠٠٠م.

١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات ابن الأنباري – تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد– القاهرة – ١٩٥٣م.

١١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٩٤م.

١٢) بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوام، لابن الحنبلي – دراسة وتحقيق الدكتور شعبان صلاح – ط (١) – دار الثقافة العربية – ١٩٩٠م.

١٣) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي – دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤) تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي – تحقيق عبدالستار فراج وآخرين – نشرة الكويت – ١٩٧١م.

١٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري – تحقيق ودراسة الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامي – ط(١) ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٦) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكِّي الصقلي – تحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر – القاهرة – ١٩٨١م.

١٧) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي – تحقيق السيد الشرقاوي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط (١) – ١٩٨٧م.

١٨) تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق عبدالله الجبوري – بغداد – ١٩٧٥م.

١٩) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه – تحقيق محمد بدوي المختون – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢٠) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبدالتواب – القاهرة – ط(٢) ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٢١) تقويم اللسان، لابن الجوزي – تحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر – القاهرة ١٩٦٦م.

٢٢) التكملة والذيل، للجواليقي = (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة) – تحقيق عبدالحفيظ فرغلي – دار الجيل – بيروت – ١٩٩٦م.

٢٣) تمام فصيح الكلام ، لابن فارس، دراسة وتحقيق زيان أحمد الحاج إبراهيم، الكويت ١٩٩٥.

٢٤) تهذيب الخواص من درَّة الغواص، لابن منظور الإفريقي – تحقيق الدكتور جمال طلبه – القاهرة – ١٩٩٢م.

٢٥) تهذيب اللغة، للأزهري – تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين – القاهرة – ١٩٦٤ – ١٩٦٧م.

٢٦) حاشية الصبان على شرح الأضموني على ألفية ابن مالك، الحلبي، د.ت.

٢٧) حواشي ابن بَرِّي وابن ظفر على درَّة الغواص، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي – دار الجيل –١٩٩٦م.

٢٨) الخصائص، لابن جني – تحقيق محمد على النجار – مطبعة دار الكتب المصرية – ١٩٥٢ – ١٩٥٦م.

٢٩) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، لعلي بن بالي – تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن (ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي) – عالم الكتب – ط (١) – ١٩٨٧م.

٣٠) درَّة الغواص في أوهام الخواص، للحريري – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – القاهرة – ١٩٧٥م.

٣١) دور الكلمة في اللغة، لستيفن أولمان – ترجمة الدكتور كمال بشر – القاهرة ١٩٦٢م.

٣٢) ديوان عنترة، دار صادر، د.ت.

٣٣) شرح ابن يعيش على المنصل، للزمخشري – القاهرة – مكتبة المتنبي – بلا تاريخ.

٣٤) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام المصري – دراسة وتحقيق الدكتور علي محسن عيسى – عالم الكتب – بيروت – ط (٢) – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٥) شرح درَّة الغواص، لشهاب الدين الخفاجي – تحقيق عبد الحفيظ فرغلي – دار الجيل – بيروت – ١٩٩٦م.

٣٦) شرح ديوان المتنبي للعكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، بيروت، د.ت.

٣٧) شرح الرَّضي على الكافية، عمل يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – ١٩٧٣م.

٣٨) شرح الفصيح، للزمخشري – تحقيق ودراسة إبراهيم عبدالله جمهور الغامدي – ١٤١٧هـ.

٣٩) شرح القصائد العشر، لابن الأنباري – دار المعارف – القاهرة – ١٩٦٣م.

٤٠) الصحاح، للجوهري(أو تاج اللغة وصحاح العربية) – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – بيروت – ١٩٨٥م.

٤١) صحيح البخاري – دار الفكر – بيروت، د.ت.

٤٢) صون اللسان على الزلل في لغة القرآن، لمحمد الحسيني يوسف – دار المريخ – الرياضي – ١٩٩١م.

٤٣) عِقْد الخلاص في نقد كلام الخواص، دراسة وتحقيق نهاد حسوني صالح، مؤسسة الرسالة – ط (١) – ١٩٨٧م.

٤٤) الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط (٣) – ١٩٧٩م.

٤٥) في أصول اللغة، أخرجها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٩م.

٤٦) في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس – القاهرة، ١٩٧٤.

٤٧) في النقد اللغوي، دراسة تقويمية، للدكتور عبدالفتاح سليم – مكتبة الآداب – ط (١) – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٤٨) القاموس المحيط ، للفيروزابادي – القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٤٩) قُلْ ولا تقلْ، للدكتور مصطفى جواد – مكتبة النهضة العربية – بغداد – ط (١) ١٩٨٨م.

٥٠) الكتاب، لسيبويه – تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون – القاهرة – ١٩٦٦– ١٩٧٧م.

٥١) كشف الطُّرَّة عن الغُرَّة، للسيد محمود الحسيني النقشبندي الشهير بآلوسي زاده.

٥٢) لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٦٧م.

٥٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر – القاهرة ١٩٦٦م.

٥٤) اللحن في اللغة، مظاهره ومقاييسه، للدكتور عبد الفتاح سليم – دار المعارف – القاهرة ١٩٨٩م.

٥٥) لسان العرب، لابن منظور، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٧م.

٥٦) ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشجري – تحقيق أحمد حسن بج – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٦م.

٥٧) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (١٩٣٤ – ١٩٨٤م) – أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين – القاهرة – ١٩٨٤م.

٥٨) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لابن هشام اللخمي – دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان – دار الكتب العلمية – بيروت – ط (١) – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٥٩) مصابيح المغاني في حروف المعاني، للإمام ابن نور الدين – تحقيق الدكتور جمال طلبة – دار زاهد القدسي – القاهرة – ١٩٩٢م.

٦٠) معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني – ط(٢) – ١٩٩٣م.

٦١) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، لمحمد العدناني – مكتبة لبنان – ط (١) – ١٩٨٤م.

٦٢) المعيار في التخطئة والتصويب، دراسة تطبيقية للدكتور عبدالفتاح سليم – دار المعارف – القاهرة – ١٩٩١م.

٦٣) المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق محمود فاخوري وعبد المجيد مختار – حلب – سوريا – ١٩٧٩م.

٦٤) من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف، للدكتور محمد أبو الفتوح شريف، القاهرة، ١٩٧٩م.

٦٥) النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن– دار المعارف – القاهرة – ط(٣) – ١٩٧٤م.

٦٦) مغني اللبيب، لابن هشام – تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد – القاهرة – بلا تاريخ.

٦٧) ٢٠٠٠ خطأ شائع بين العامة والخاصة، للدكتور فهد خليل زايد – دار النفائس – الأردن – ٢٠٠٦م.